كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

«التعرفة» الفاسدة!

يفترض عند اتخاذ أي قرار دراسة إمكانية تطبيقه على أرض الواقع بشكل فعلي، وإلا فإن القرار سيكون صورياً أو أنه سوف يتحول إلى مبرر لارتكاب المخالفة في حال صعوبة تطبيقه.

فوضى التسعير ظهرت بوضوح خلال أيام العيد تجلت في استغلال واضح من السائقين للمسافرين بين المحافظات حيث تقاضت وسائل النقل أسعاراً مضاعفة عن التعرفة النظامية، مستغلين حاجة العائلات الماسة للسفر خلال العطلة لقضاء الأعياد بين ذويهم، وحاجتهم للتنقل بالعودة إلى محافظات سكنهم وعملهم، على الرغم من المحاولات الخجولة لبعض المكاتب التنفيذية في بعض المحافظات في ضبط هذه المخالفات والتجاوزات.

وروى صديق لي أنه وأمام ندرة وسائل النقل من محافظة درعا اضطر لمشاركة سيارة تكسي أجرة مع ثلاثة أشخاص آخرين دفع كل منهم ٢٠ ألف ليرة حتى تسنى له العودة إلى دمشق؟ ويمكن لكم القياس وفق ذلك على بقية المحافظات الأكثر بعداً بالمسافة.

وظهرت هذه الإشكالية أيضاً في وسائط النقل بين الريف والمدينة، حيث استغل بعض السائقين العطلة وقلت وسائل النقل لفرض أسعار مضاعفة على التعرفة النظامية المحددة من قبل المكاتب التنفيذية في المحافظات.

كما أن الحال لم يكن أفضل في العاصمة فتجلى الخلل بوضوح في قرار التعرفة الجديدة، والتي أصدرها المكتب التنفيذي في محافظة دمشق للخطوط الطويلة بـ١٣٠ ليرة سورية على الرغم من علم متخذي القرار استحالة تأمين فراطة من فئة العشر ليرات وصعوبة تأمين فئة الخمسين ليرة.

هذه المعادلة تضع السائق أمام أحد ثلاث حالات إما ارتكاب المخالفة وتقاضي مئتي ليرة أو يسامح بـ٣٠ ليرة ويكتفي بتقاضي مئة ليرة أو أن يتوقف عن العمل تفادياً لارتكاب المخالفة والتعرض للعقوبة.

ضمان التطبيق الصحيح للتعرفة يتطلب إما وضع تعرفة منطقية أو تأمين متطلبات الالتزام بها عبر توفير كميات كافية من الفئات النقدية المطلوبة، وعدم ترك إدارة الموضوع للتعرفة الفاسدة وخياراتها وتحميل المواطن لعبء هذه الخيارات سواء كان سائقاً أم راكباً.

بشكل مواز لا نستطيع تبرئة ساحة السائقين من جشع البعض منهم، فهناك سائقون لخطوط القصيرة رغم منطقية تعرفتهم المنطقية والمحددة من المكتب التنفيذي بـ١٠٠ ليرة مازالوا مصرين على المخالفة وتقاضي ضعف الأجرة غير آبهين بأي تهديد أو وعيد أطلقته وتطلقه الجهات المعنية؟!

حال سائقي التكسي ليس بأفضل من زملائهم بل ذهبوا بطمعهم وجشعهم أشواطاً وأشواطاً عن زملائهم سائقي السرافيس في تقاضيهم أجوراً بلغت أضعافاً مضاعفة عن قرار المكتب التنفيذي في المحافظة والقاضي بالتقيد بضعف ما يظهر على شاشة العداد، فارضين شروطهم وقوانينهم على الجميع ليقينهم بعدم جدية الجهات المعنية بتطبيق القرارات الحكومية الناظمة لأسعار أجور النقل، إضافة لاطمئنانهم من عدم تقدم المواطن بشكوى لعدم إيمانهم بجدواها.

على الأجهزة الرقابية أن تتحمل مسؤولياتها وتجد الحلول في وجه فوضى أجور النقل، بما يضمن التقيد والالتزام بالتعرفة الرسمية من قبل سائقي وسائط النقل العامة، وعدم تحميل المواطن وضعف ثقافته بالشكوى في انتشار هذه الظاهرة، فدور المواطن والشكوى يكون محصوراً بالشكوى عن المخالفات الخفية إن وجدت بحيث يكون دوره إعلام الجهات ذات الصلة بما هو خافياً عنها، وليس أمام ظاهرة متفشية وبادية للجميع والجهات الرقابية على علم بكل تفاصيلها، فالأمر بات بحاجة إلى حل حكومي يفرض هيبة القانون والنظام يكون رادعاً لكل من تسول له نفسه استغلال الآخرين.

مدارس جديدة يتم فتحها في الريف المحرر في العام الدراسي القادم

مدير تربية إدلب: الوزارة مستعدة لإجراء دورة تكميلية كاملة للطلاب الذين يخرجون من مناطق خارج سيطرة الدولة

محمد منار حميجو

كشف مدير تربية إدلب عبد الحميد المعمار أنه صدر أمس كتاب من وزارة التربية تضمن استعداد الوزارة لاتخاذ ما يلزم لإجراء دورة تكميلية ثانية لطلاب الشهادة الثانوية الذي يستطيعون الخروج من مناطق خارج سيطرة الدولة عبر المعابر الرسمية إلى محافظة حماة التي توجد فيها المراكز الامتحانية التي ستجري فيها امتحانات الدورة التكميلية القادمة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار المعمار إلى أن الطلاب الذين لم يستطيعوا تقديم مواد في بداية الدورة الأولى الماضية باستطاعتهم أن يتقدموا للدورة التكميلية بثلاث مواد، مشيراً إلى أن هؤلاء تمت معالجة وضعهم.

المعمار لفت إلى أن عدد الطلاب الذي سجلوا لتقديم الدورة التكميلية ٤١٨ طالباً وطالبة، مؤكداً أنه تم افتتاح خمسة مراكز امتحانية إضافة إلى مركز إقامة للطلاب.

وبيّن أنه تم التنسيق مع «اليونيسيف» من أجل استضافة الطلاب وتقديم كل ما يلزم لهم في مراكز الاستضافة الخاصة بالطلاب الذين سيتقدمون للدورة التكميلية القادمة، مشيراً إلى أنه تم العمل على تأمين وسائل نقل للمراكز الامتحانية ومن ثم إعادتهم إلى مناطقهم.

وأكد المعمار استعداد المديرية لإجراء الامتحانات بالتعاون مع الجهات المعنية في محافظة حماة، مشيراً إلى أن هناك تعاوناً كبيراً في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع المدارس في المناطق المحررة كشف المعمار أنه في العام الدراسي القادم سيكون هناك ثمانية مدارس جديدة في قرى وبلدات عاد إليها الأهالي، لافتاً إلى أن المديرية عممت أنه سوف يتم فتح أي شعبة صفية في أي منطقة محررة في حال وجود خمس طلاب أو أكثر لأن عدد الطلاب سوف يزداد لمجرد فتح الشعب الصفية ولو كان عدد الطلاب قليلاً في البداية، ضارباً مثلاً في مدينة خان شيخون حيث تم فتح مدرسة فيها وعدد الطلاب في ذلك الوقت كان ٤٨ طالباً وطالبة على حين حالياً عدد الطلاب بلغ ٤٥٠ طالباً وطالبة.

وبيّن أن المنظمات الدولية تبدأ في ترميم المدارس السنوي اعتباراً من بداية شهر أيلول القادم وهذا يعتبر عملاً اعتيادياً مع بداية كل عام دراسي، مرجعاً أسباب النقص في بعض الأمور في المدارس إلى ارتفاع الأسعار، ومؤكداً أن المنظمات قدمت للعام الدراسي الجديد نحو ٨٠٠ مليون ليرة سورية.

وأشار المعمار إلى أن منظمة الصليب الأحمر بدأت بترميم المرافق الصحية لـ٤٨ مدرسة وتأمين كل ما يلزم، مؤكداً أن هناك دعماً كبيراً من الوزارة لتربية إدلب في بند إعادة الإعمار وهذا العام تم دعم المديرية بحوالي ٤٥٠ مليون ليرة سيتم صرفها على إعادة إعمار المدارس في المناطق المحررة خلال الأسابيع القادمة قبل بدأ العام الدراسي.

وأوضح المعمار أن الكهرباء حالياً وصلت إلى ثماني قرى وبلدات في الريف المحرر، مشيراً إلى أنه بمجرد وصول الكهرباء إلى أي منطقة فإن مديرية الكهرباء تقوم بإيصالها مباشرة إلى المدارس.

> ٤١٨ طالباً وطالبة سجلوا للدورة التكميلية القادمة

بعد مرور شهر على كارثة تعطيش الحسكة

مسؤول المياه في المحافظة لـ«الوطن»: الحلول البديلة لا تؤدي الغرض

الحسكة - دحام السلطان

شهر كامل يمر على كارثة تعطيش المواطنين في الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، ولا تزال المشكلة على حالها، والعالم بأكمله يقف متفرجاً على جريمة قطع المياه عن المدنيين السوريين في محافظة الحسكة السورية ولا بوادر للانفراج في عودة المياه إلى مجاريها وفك الاحتباس غير الشرعي واللا مسؤول عنها وهي المحتلة من قبل قوات احتلال النظام التركي.

وفي السياق المحلي فإن الحلول البديلة لا تزال خجولة جداً، ولا تفي بالغرض إطلاقاً وهي التي لا تزال تتم بالطريقة التقليدية وكما هي الحال الحاصلة في مخيمات النزوح التي نُصبت للنازحين فقط، من خلال مبادرات المجتمع الأهلي والمحلي التي بالكاد تقوم بإيصال مياه الشرب للمواطنين بالصهاريج ومن دون المستوى المأمول منها، لأن حجم العمل بات يفوق طاقتها وحجم إمكاناتها وهي التي لا تملك الأدوات اللازمة والبنى التحتية التي تتكفل بقضاء حاجة المواطن الذي يعيش في المدينة اليوم؟

وأوضح مسؤول قطاع المياه في المكتب التنفيذي بالمحافظة حسن الشمهود في تصريح لـ«الوطن» أن المبادرة التي أطلقتها مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال الجمعيات الخيرية، اعتباراً من الأول من شهر تموز الجاري، انتهت أمس وهي التي كانت تقوم بتسيير ٦ صهاريج يومياً، مضيفاً: ونحن الآن بانتظار مبادرة جديدة منها، بعد قيامها بنصب قواعد لـ١٠ خزانات ثابتة سعة كل خزان منها ١٠ براميل، إضافة إلى وعود منظمة «اليونيسف» بقيامها في المنظور القريب بوضع ٣ خزانات ثابتة في الحدائق العامة، سعة كل خزان ٤٥٠ برميلاً أي ٩٥ م٣، وإلى عمل فرع منظمة الهلال الأحمر الذي أنهى وضع ٥٨ خزاناً ثابتاً في الخدمة قابلة للزيادة، يقوم بملئها بالمياه بمعدل مرتين يومياً.

وبيّن الشهود أن كل هذه الحلول البديلة، لا تؤدي الغرض ولا تسد سوى ٥ بالمئة من حاجة المواطن، وكلها تدخل في طور الحلول الإسعافية وليست العلاجية في ظل تفاقم وتطور حاجة المواطن إلى المياه ووصولها إليه بالشكل الطبيعي والاعتيادي وليس عن طريق وصولها إليه بهذا الشكل المعمول به على النحو البدائي، مشيراً إلى حجم المعاناة التي بدأت مع مواطني مدينة الحسكة وريفها منذ احتلال مدينة رأس العين وريفها في التاسع من شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، والتي رافقتها ٢١ حالة انقطاع لمياه الشرب عن أكثر من مليون مواطن منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، موضحاً أن المشكلة باتت تحتاج إلى حلول جذرية وهي فوق طاقاتنا وإمكاناتنا في المحافظة؟

تحسن مرتقب بالمياه في ريف دمشق بعد زيادة المازوت للمولدات

الهاشمي: دمشق تحتاج إلى ٥٤٠ ألف م٣ من المياه يومياً ونعوض النقص ببرنامج التقنين

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق سامر الهاشمي عن إمكانية زيادة فترة التزويد بمياه الشرب لجميع مناطق ريف دمشق، نظراً لحصول المؤسسة على كميات إضافية من المازوت لتشغيل مجموعات التوليد في محطات الضخ والآبار في ريف دمشق.

وأكد المدير العام في تصريح لـ«الوطن» أنه نتيجة الجهود المشتركة من وزير الموارد المائية ومحافظ ريف دمشق والفعاليات المحلية والأهلية في محافظة الريف، تقررت زيادة كميات المازوت لمحافظة ريف دمشق بمعدل ٤٨ ألف ليتر يومياً عن مخصصات المحافظة المقررة، وهذه الكمية تم تخصيصها لمولدات المياه، إضافة إلى ما كانت مخصصة به سابقاً.

وبيّن المدير العام أن هذه الكمية ستساعد المؤسسة على تشغيل فترات أطول لمجموعات التوليد، وبالتالي ستكون فترة تزويد المواطنين أكبر، وهذا ما سيظهر بشكل واضح خلال فترة العيد وما بعدها.

وعن واقع نبع الفيجة وبردى بيّن الهاشمي أن هناك تراجعاً بنسبة كبيرة في كميات المياه الواردة حيث لا تتجاوز ٤،٥م٣/ثا وهذا يشكل أقل من احتياج مدينة دمشق وريفها بنسبة كبيرة، حيث يبلغ متوسط الاحتياج الطبيعي للمدينة فقط ٥٤٠ ألف م٣ يومياً، وتقوم المؤسسة بتغطية العجز في الوارد المائي من خلال تطبيق برنامج التقنين، الذي يتفاوت بين منطقة وأخرى، حيث لا يتم تطبيق التقنين بشكل نهائي في المناطق المرتفعة، لأنه في حال وضع برنامج تقنين لها لن تصل المياه إلى أغلب الناس وبالتالي فهي معفاة من التقنين لأسباب فنية تستدعيها الطبيعة الجغرافية لتلك المناطق التي يحتاج جزء من سكانها إلى امتلاء الخزانات فيها بشكل كامل لتصلهم المياه، مضيفاً: بشكل عام في الوسط والمنطقة الجنوبية من المدينة يكون التقنين بمعدل ٦ ساعات تزويد يومياً، وهذه المناطق يتم رفدها بالمياه من الفيجة ومن الآبار.

وبيّن الهاشمي أن أغلب أحياء مدينة دمشق يتم تزويدها بالإسالة، أما في ريف دمشق ونظراً لصعوبة توفر الكهرباء فيتم التزويد بمعدل أقل وبشكل وسطي ٣ ساعات تزويد يومياً.

وعن وجود تنسيق بين المؤسسة وشركات الكهرباء لتوافق تزويد المناطق بالمياه بالتزامن مع التغذية بالكهرباء لهذه المناطق أوضح الهاشمي أن هذا الموضوع يتم فيه التنسيق محلياً بين رؤساء وحدات المياه ورؤساء مجموعات الكهرباء في كل منطقة، وبشكل عام يتم العمل على تحقيق التوافق في مزامنة التزويد بالكهرباء والمياه في آن واحد، وفي حال لم يتمكن فريق العمل من تحقيق ذلك تقوم وحدات مياه الشرب بتشغيل مجموعات التوليد قبل وبعد فترة انقطاع الكهرباء لتأمين الاحتياج المائي لأبناء كل منطقة قدر المستطاع.

وعن كمية إنتاج الآبار في مدينة دمشق بين المدير العام أن آبار مياه الشرب تنتج تقريباً ٨٠ ألف م3 يومياً تضاف إلى ما يرد المدينة من بردى والفيجة، ويتم خلطها في بعض المناطق وخاصة وسط المدينة والأحياء الجنوبية.

وعن مدى موثوقية المياه خلال هذه الفترة شدد المدير العام على أن المؤسسة تراقب وعلى مدار الساعة مصادر المياه من خلال إجراء كل التحاليل المطلوبة، وكذلك تشمل المراقبة خطوط التوزيع وجميع الخزانات، بهدف التأكد من سلامة المياه.

وعن واقع توفر المياه في حيي اليرموك وفلسطين بين الهاشمي أن المؤسسة نظمت عقداً مع الشركة العامة للبناء لإجراء استبدال جزئي لبعض خطوط الشبكة المتضررة هناك، وهناك مجموعات توليد جاهزة وتعمل في المنطقة ويتم الآن توفير المياه لجميع المواطنين الذين عادوا إلى منازلهم في تلك المنطقة، علماً أن جميع منشآت المياه في المنطقة جاهزة وسليمة الآن.

> ٦ ساعات تزويد مياه للعاصمة وخلط بين مياه الفيجة والآبار